



كلمة العدد

لقد كثرت الأقاويل فى النظام السياسى الاسلامى أو الهيكل الدستورى للدولة الإسلامية ، وأصحت كلمتا الدولة والسياسة الشغل الشاغل وحديث النوادى و المحافل ، وتعتبر موضوعا طريفا يتكلم عنه كل من هب ودب ، سواء درسه دراسة علمية أو لم يدرسه سواء أدرك مدى أهميته للمجتمع أو لم يدركه ، سواء عرفه معرفة صحيحة عميقة أو لم يعرفه .

ويبدو كأن الآراء التى تصدر كل يوم عن الدولة والسياسة فى الاسلام يزيد عددها عن عدد الافواه التى تتفوه بهذه الآراء ، فمن الناس من يدعى أن الاسلام لايعنى بالسياسيات والاجتماعيات البتة ، فمالكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ونظام الحكم واساليب الأمر ؟ وماللاسلام و ظواهر الحياة الدنيا ؟ وانماجلهم الاسلام هو تقوية الأواصر بين العبد و بين ربه .

ومن الناس من أعجب بالدكتاتوريات المتنوعة ، وطابت أنفسهم بكل مايمت الى النظم الاستبدادية بصلة ، فاحيانا يستدلون بما يرونه

من العادت المتبعة فى الدكتاتورىة الشرقىة ، واهىانا يهرعون الى مناهىج الدكتاتورىات الغربىة ، وىحاولون أن ىشبتوا أن الاسلام لم ىأت بشىء جدىد الا ما ألفه العالم واستأنسته البشرىة منذقدىم ، وهو الحكم الاستبدادى ، ولكن هولاء الذىن ضل سعىهم وهم ىحسبون أنهم ىحسنون صنعا .

واكثر الناس على أن الدىموقراطىة الغربىة هى أقرب النظم السىاسىة والدىستورىة الى الاسلام ، ولكن الذىن ىنادون بالدىموقراطىة الغربىة و ىدعون الناس الى اىختيارها بحدافىرها لىسوا على رأى واحد بل ذهبوا فى هذا الأمر طرائق قدا ، فمنهم من ىقول أن النظام السىاسى الاسلامى هو نظام دىموقراطى بحت ، لافرق فىه بىنهما ، ومنهم من اعجب بهذا النوع من الدىستور الدىموقراطى ومنهم من طابت نفسه بذلك النوع منه -

ولكن ما هو أدهى وأمر أن الذىن ىدعون كل هذه الأمور لا ىقضون ولوسوىعات من حىاتهم فى دراسة الشرىعة الاسلامىة عن طرىق مصادرها الاصلىة من الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء ، الفردىة منها والجماعىة ، ولم ىعبثوا طول حىاتهم بمعرفة تعالىم الاسلام معرفة صحىحة عمىقة ، ولم ىتوجهوا نحو التعلم والتضلع من الثروة الفكرىة الهائلة التى انتجها فقهاء الاسلام ومفكروه وعلماؤه .

وىمتاز المثقفون بالثقافة الغربىة من بىننا باصرارهم على دعواهم أن الفكر الدىموقراطى الغربى هو من اهم عناصر الفكر الاسلامى ومن اكبر دعائمه ، ولا ىقوم النظام الاسلامى عندهم الا على

أسس الديمقراطية الغربية بتفاصيلها الدقيقة والجليلة ، ويرون أن النظريات السياسية الرئيسية ليست الا أصداء لما وضعه فقهاء الاسلام من أحكام دستورية . ويضطر هؤلاء المثقفون الى تفسير كثير من الاحكام الفقهية تفسيراً لا يلائم روح الشريعة الاسلامية ولا يناسب البيئة التي يريدونها الاسلام ، بل يتمشى مع نزواتهم وأهواءهم -

★ — ★ — ★ — ★

اننا نؤمن بأن الشريعة الاسلامية ارشدتنا الى كل ما فيه خير للانسان وصلاح للانسانية ، وفلاح للبشرية ، لاشك أن للاسلام نظاماً سياسياً ، ولا ريب أن الشريعة الاسلامية جاءت بما يسمى بالاحكام السلطانية أو السياسة الشرعية ، ولكن هذا النظام السياسى ليس نظاماً مفصلاً دستوريا بالمعنى الذى نقول ان النظام الأمريكى نظام دستورى مفصل ، أو النظام البريطانى نظام دستورى مفصل . بل الذى نعنيه هو أن الاسلام وضع خطوطاً رئيسية وأرسى قواعد عامة للدولة الاسلامية التي يريدونها ، ووضع لنا منهجاً عاماً لادارة هذه الدولة وعين لنا اهداف هذه الدولة ومقاصدها ، ولكنه بعد ذلك يتركنا وشأننا ، ويعطينا الحرية لنضع نظاماً دستورياً مفصلاً فى حدود هذه الخطوط الرئيسية وفى ضوء هذه القواعد العامة ، ولم يكلفنا باتخاذ هيكل خاص من الهياكل السياسية أو الدستورية التي شاهدها التاريخ الاسلامى بجمع حذافيره وتفصيله .

فكل ما يأمر به الاسلام هو أن تكون الامة المسلمة امة وسطاً ليكونوا شهداء على الناس ، وتكون كلمتهم مجتمعة لرفع لواء

الاسلام وتطبيق شريعته ، ويكون وأبهم هو التعاون على البر والتقوى على اساس الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتكون الطاعة عندهم فى المعروف ، و يكون أولو امرهم منهم ، ويكون اكبرهمهم هو اقامة العدل والقسط والحكم بين الناس بالحق ، ويكون الأمر شورى بينهم - فاذا كان هذا كله فى دولة فهى دولة اسلامية والحكومة التى تقوم بهذا كله فهى حكومة اسلامية ، سواء سماها العالم حكما ديموقراطيا، أو حكما غير ديموقراطى ، سواء عرفه الناس كنموذج لهذا النظام أو لذاك النظام ، فان الأهمية فى نظر الاسلام للمسميات لا للأسماء ، فان كثيرا من الاسماء التى يتداولها الناس ويغرمون بها لامسمى لها ، ان هى الا اسماء سميتموها انتم و آباؤكم ما انزل الله من سلطان .

- محمود أحمد غازى



اعلان هام

ان مجلة الدراسات الاسلامية كانت مجلة فصلية منذ ابتداءها في مارس ١٩٦٥ وبقيت كذلك لمدة سبعة عشر عاما ، ثم رأت هيئة تحرير المجلة أن تصدرها بعد كل شهرين ، فبدأت تصدده بعد كل شهرين ابتداء من يناير ١٩٨٢ م ، ولكن سرعان ما شعرت ادارة المجمع أن هذا التغيير أثر على مستوى المجلة العلمى و بدأت نوعيتها تتبدل من مجلة بحثية خالصة الى جريدة اسلامية عامة ، فقررت أن تجعل منها مجلة فصلية من جديد ، وذلك ابتداء من العدد القادم ان شاء الله ، فيكون العدد القادم لثلاثة أشهر : يوليو - أغسطس - ستمبر - نرجو أن قراءنا الكرام سوف يرحبون بهذا التغيير -
ادارة المجمع